إقتصاد

عصام شلهوب

هل أضاع لبنان فرص دوره الاقتصادي في المنطقة؟ شري: لا عودة إلاّ بثلاثيّة الإنتاج والمهارات والتصدير

هل اضاع لبنان فرص لعب دور في المنطقة بعدما عبث بدوره التقليدي الذي تميز به على مدى عقود، في اعتماده مركزا ماليا ومصرفيا، ونقطة وصل بين الشرق والغرب على امتداد ساحله؟ الثابت بحسب خبراء، ان لبنان لن ينهض مجددا ولن يعود كما كان، لأن دولا كثيرة في المنطقة اقتنصت دوره

من الصعب ان يعود هذا الدور الريادي، في ظل ما تعرض له لبنان من ازمات عميقة على مدى السنوات الاربع الماضية (من دون اغفال تأثير الحرب في سوريا على قدرات لبنان وتحمله عبء النزوح العشوائي)، افضت الى تدمير كل ركائزه، بدءا من تقهقر مؤسسات الدولة، مرورا بقطاعه المصرفي وليس انتهاء بمرافقه، وتحديدا مرفأ بيروت الذي تسبب انفجاره غير المسبوق باضعاف دوره ونشاطه.

كيف يمكن ان يستفيد لبنان من حصة ما يخطط للمنطقة من مشاريع اقتصادية، مثل طريق الحرير وطريق الهند؟ الجواب يتمثل في الاقرار بضرورة وجود دولة وقيادة سياسية تقوده الى النجاح في انضمامه الى ورشة التحولات في المنطقة.

الاستاذ الجامعي في العلوم الاقتصادية الدكتور حسن شري اكد لـ"الامن العام" ان "ما يحتاج اليه لبنان اليوم هو نموذج اقتصادي جديد يتماشى مع المتغيرات المتسارعة والحقائق الجديدة في الاقليم والعالم". واعتبر ان "افضل طريقة يمكن البلد من خلالها ان يضمن دورا له في الاقتصادين العالمي والاقليمي تتمثل باعتماد نموذج قائم على ثلاثية الانتاج والمهارات والتصدير".

■ كيف ينظر الى ارتباط الوضع الاقتصادي في لبنان بالتطورات الاقليمية في المنطقة؟

□ لبنان بلد اقتصاده صغير، وهو يتأثر بعدم الاستقرار الداخلي والخارجي. في ما خص الصراعات الاقليمية، فهي تخلق حالة من عدم اليقين وتؤدي الى اضطرابات اقتصادية تعيق اي مسار للتعافي الاقتصادي. ذلك ان اقتصاد لبنان يرتبط في شكل وثيق بمحيطه الاقليمي من خلال التجارة والاستثمار، وروابط سوق العمل، والتحويلات المالية. ولا ننسى ان ازمة لبنان المالية - الاقتصادية بدأت تتفاقم شيئا فشيئا في بدايات العقد الماضي، اي مع بداية الحرب في سوريا، عندما سجل ميزان المدفوعات مستوى سلبيا للمرة الاولى منذ عقود، وواصل اداءه السلبي في السنين التي تلت.

■ ما هو حجم الضرر الذي ترتب على لبنان من جراء هذه التوترات، وما هي الجوانب الاكثر تضررا اقتصاديا؟

□ يواجه المجتمع والاقتصاد في لبنان تحديات كبيرة تحول دون شروعه في مسار موثوق للتعافي الاقتصادي، منها ما هو داخلي حيث يعجز القيمون على الشأن العام عن حسم اي خيار مهم في السياسات العامة، في ظل توازن دقيق وهش في آن بين القوى الطائفية التي تعي مخاطر الاقتتال الداخلي، لكنها لا تنفك تنهش بالجسم المؤسساتي للدولة، حتى تكرس واقعا يفتقد فيه المواطنون والمواطنات الى ابسط مقومات الحياة والرعاية التي تكفلها الدولة من تغطية صحية وتعليم لائق وسكن وفرص عمل كريم. التحدي الخارجي يتمثل بالمصالح الجيوسياسية التي يتأثر بها لبنان حتما، بدءا بتعبئة الرعاة الخارجيين لزبائنهم في الداخل، مرورا بالعقوبات التي تطاول دولا تشكل امتدادا استراتيجيا ومنفذا حيويا للاقتصاد اللبناني. لكن في ما يتعلق بالتطورات الاقليمية الحالية، وابرزها الابادة الجماعية التي ترتكبها دولة اسرائيل ضد فلسطينيي غزة، فان التداعيات على الاقتصاد في لبنان عميقة. اذ تاثرت قطاعات اقتصادية رئيسية في شكل مباشر، لاسيما الزراعة والسياحة وقد تكبد هذا القطاعان خسائر كبيرة. بحسب البنك الدولي، يتوقع ان ينكمش الناتج المحلي الاجمالي في لبنان بنسبة 0.6-% الى 0.9-% عام 2024، وذلك بعدما حقق نموا طفيفا في 2023. كما يشير تقرير لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الى ان المناطق الحدودية جنوب لبنان تعاني من تلف الاراضي، وتلوث المياه السطحية والجوفية، وفقدان خصوبة التربة. إذ قام الاسرائيليون بحرق حوالى 47000 شجرة زيتون نتيجة استخدامهم قذائف الفوسفور الحارق، كما تسببوا بخسائر كبيرة في الماشية والدواجن، ناهيك بتقييدهم لعمل الصيادين الذين منعوا من الوصول الى مناطق الصيد. كما يرجح ان ترتفع معدلات البطالة والفقر في ظل تباطؤ الطلب عموما، لاسيما الطلب على المرافق السياحية مثل الفنادق والمطاعم وغيرها من المرافق الخدماتية في شكل خاص، فضلا عن الضغط الاضافي الذي سيشكله نزوح نحو 90 الف شخص من المناطق الحدودية الى القرى المجاورة او المدن على البنى التحتية المتهالكة اصلا.

■ الى اي حد انعكست التوترات الاقليمية والازمات السياسية سلبا على الاقتصاد اللبناني، من خلال التجارة الخارجية والاستثمارات الاجنبية، والتكاليف الاقتصادية بسبب تأثيرات الازمات على الاسعار والعملة المحلية؟

□ انخفضت التجارة (نسبة من الناتج المحلي الاجمالي) بنحو 50.9%- بين العامين 2011 و2020. فيما يعزى تدني حجم التجارة الخارجية في شكل جزئي الى الاضطرابات الاقليمية التي ساهمت في تقويض سلاسل الامداد، وارتفاع تكاليف الاستيراد وتقليل قيمة الصادرات. اما الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي) فتدنى بنحو 84.8%- بين العامين 2011 و2022. كذلك تراجعت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في لبنان بسبب التوترات السياسية والامنية والعقوبات المفروضة على سوريا بموجب قانون قيصر. ان احد جوانب المشاريع الاجنبية في اواخر العقد الماضي في لبنان، هو ان معظمها اراد المشاركة في اعادة الاعمار وتطوير البنى التحتية في سوريا، غير ان دخول قانون قيصر حيز التنفيذ اثر سلبا على قدرة لبنان جذب الاستثمارات او الحفاظ عليها. ويواجه القطاع الخاص في لبنان خمس عقبات اساسية: عدم الاستقرار السياسي، الوصول الى التمويل، الضرائب، القطاع غير الرسمي، والكهرباء. علما ان عدم الاستقرار السياسي شكل العائق الاكبر امام قطاع الاعمال في لبنان، بحسب المسوح الاخيرة للبنك الدولي المعنية بمؤسسات الاعمال في لبنان.

الاستاذ الجامعي في العلوم الاقتصادية الدكتور حسن شري.

> **لن يستفيد لبنان من مشاريع المنطقة الاقتصادية الا بوجود دولة وقيادة سياسية تقوده الى النجاح**

■ اي مشروع يمكن لبنان سلوكه بين طريق الحرير او طريق الهند بحسب موقعه الاستراتيجي، وكيف يمكنه استغلال هذا الموقع للاستفادة من المشاريع الدولية المطروحة؟

□ اذا نظرنا الى سلة الصادرات لدى لبنان بين الاعوام 2000 و2018، اي قبل الازمة المالية الاخيرة، فقد بلغ عدد المنتجات المصدرة 2335 سلعة. لكن اللافت، ان لبنان استطاع ان يصدر منتجات اكثر تطورا وذات محتوى معرفي اعلى خلال هذه الفترة. وفقا لاطلس التعقيد الاقتصادي، سجل لبنان في الفترة ذاتها زيادة في مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index) لسلة الصادرات، اذ ارتفع المؤشر من 0.14 الى 0.37، وبالتالي تحسن تصنيف لبنان عالميا وفقا للمؤشر من مرتبة 55 سنة 2000 الى مرتبة 44 سنة 2018. واذا دققنا في اداء الصادرات، لوجدنا ان جزءا كبيرا من الصادرات المطورة ينتمي الى قطاع الصناعات التحويلية الاكثر تطورا من الناحية التكنولوجية. اذ توزعت هذه الصادرات التحويلية على القطاعات الصناعية ذات الصلة على الشكل الاتي: يحتل قطاع الالات والمعدات الكهربائية المركز الاول من حيث عدد السلع التصديرية التي تم النهوض بها عبر الصناعة التحويلية التي تمت ترقيتها. تليه قطاعات النسيج والملابس والجلود، الصناعات الكيميائية والبلاستيك، المعادن والمطاط والمعادن اللافلزية، ثم الاثاث والطباعة واستنساخ وسائط الاعلام المسجلة، والصناعات الخشبية والورقية والاغذية والمشروبات، واخيرا صناعة المركبات ومعدات النقل. هذا الاداء التطويري للصادرات اللبنانية في مرحلة ما قبل الازمة يشي بوجود قدرات لدى المصدرين الصناعيين في لبنان، تمكنهم من انتاج وتصدير منتجات ذات محتوى معرفي وتكنولوجي ارقى نسبيا وبقيمة مضافة اعلى. وبالتالي، يمكن ان يساهم ذلك في انخراط الاقتصاد اللبناني في شكل اكبر واكثر فعالية في الاقتصادين الاقليمي والعالمي، وتطوير تطلعاته التجارية والاقتصادية وتعزيز دوره الى ما يشبه دور طريق الحرير وطريق الهند التاريخيين. يتطلب ذلك استراتيجيا صناعية في لبنان تبنى على فهم واضح للمحددات والعوامل الكامنة وراء زيادة الصادرات اللبنانية، لاسيما تلك التي تتمتع بمحتوى معرفي وتكنولوجي اعلى. لكن تحتاج كل هذه التحولات في الدرجة ◄

إقتصاد

◄ الاولى الى الاقرار بضرورة وجود دولة، والى قيادة سياسية قادرة على ادارة الانتقال في الاتجاه المنشود.

■ هل يمكن ان يتحول لبنان مستقبلا الى مركز للتجارة البحرية واللوجستيات على الساحل البحري، يخدم كمرفأ لتداول البضائع بين الشرق والغرب؟ وهل يمكنه استعادة دوره في تجارة الترانزيت التي ميزته في السابق؟

□ في الجانب الاقتصادي البحت، الميزة التفاضلية التي كان يتمتع بها لبنان في الاربعينات والخمسينات والستينات من القرن الماضي، اي دور الوسيط المالي والتجاري للمنطقة، لم تعد متاحة لاسباب كثيرة. كذلك الامر، فان "مشروع الممر الاقتصادي"، وهو طريق الهند الجديدة الذي يمر عبر الامارات والسعودية والاردن واسرائيل وصولا الى اوروبا يستثني لبنان في شكل واضح ويستبدل مرفأ بيروت الذي كان يحظى بدور تاريخي في شرق المتوسط لمصلحة ميناء حيفا. فهل تفجير مرفأ بيروت صدفة؟ ما يحتاج اليه لبنان اليوم هو نموذج اقتصادي جديد يتماشى مع المتغيرات المتسارعة والحقائق الجديدة في الاقليم والعالم. كما ان افضل طريقة يمكن البلد من خلالها ان

"لبنان يحتاج اليوم الى نموذج اقتصادي جديد"

يضمن دورا له في الاقتصادين العالمي والاقليمي (وفي الطرق المذكورة)، تتمثل في اعتماد نموذج قائم على ثلاثية الانتاج، المهارات، والتصدير. ويمكن تجيير المالية العامة والسياسة النقدية، والعلاقات التجارية والاستثمارية في خدمة هذه الرؤية.

■ يتطلب تحقيق تحول لبنان الى مركز جاذب للانخراط في المشاريع الدولية المعدة للمنطقة جهودا مشتركة من القطاعين العام والخاص، اضافة الى التعاون مع مختلف الشركاء الدوليين. كيف يمكن ان يساهم كل قطاع في تحقيق ذلك؟

□ لا ننسى ان لبنان يرزح منذ نحو اربع سنوات تحت ازمة اقتصادية تنسحب مفاعيلها على المجتمع فيه، ولكن السلطتين السياسية والمالية تتعاملان معها بعجز ولا قرار مطلقين. اي ان المجتمع ترك لكي يتكيف مع واقعه عبر الهجرة من جهة، والتمويل الخارجي من جهة اخرى. اذا، لا بد من التأكيد على ان الانتقال الى اقتصاد سليم ينطوي على بيئة جاذبة للشركات وملائمة للاستثمار المحلي والاجنبي، يشترط درجة معينة من الثقة بالاقتصاد. وهذا بدوره يشترط امرين: استقرار سياسي وامني داخلي من جهة، وتفعيل مسار توزيع الخسائر والموارد في شكل عادل من جهة اخرى. فعلى المدى الفوري، لا بد من الذهاب الى اعادة هيكلة المصارف وضمان استعادتها لوظيفتها الاساسية في تأمين الوساطة المالية وتشجيع الاستثمار، والعمل على استعادة السياسة النقدية التي من دونها لا قدرة للاقتصاد على الشروع في مسار للتعافي، يشكل نقطة انطلاق نحو نمو اقتصادي يراعي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشرائح المختلفة، لا سيما تلك التي تضررت من الازمة. لكني اعيد واكرر، كل هذه التحولات تحتاج في الدرجة الاولى الى الاقرار بضرورة وجود دولة، والى قيادة سياسية قادرة على ادارة الانتقال في الاتجاه المنشود.